مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 10 العدد 3 و الصفحة 66-83

نحو تحيين دور الاتفاقيات الجبائية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي في اطار ترتيبات التكامل الاقتصادي - بالإشارة الى دول منطقة غرب آسيا (الإسكوا)-

Towards updating the role of tax agreements to attract foreign investment Within the framework of economic integration arrangements - With reference to the countries of the West Asian region (ESCWA) -

د. برابح محمد* ، أ. كحلة عبد الغني

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/08/15 تاريخ القبول: 2019/10/04 تاريخ النشر : 2019/12/31

ملخص:

إن تأسيس تكتل اقتصادي إقليمي موحّد، يضمن من خلاله استقطاب الاستثمارات الاجنبية، وإنعاش المبادلات التجارية البينية وتقوية مركزها في ساحة التجارة الدولية، مرتبط أساسا بتحيين دور الاتفاقيات الجبائية بين دول الاعضاء.

لذا فان هذا البحث يهدف إلى دراسة متطلبات تحيين دوافع ابرام الاتفاقيات الجبائية كآلية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي، وذلك بالإسقاط على دول منطقة غرب آسيا (الإسكوا)، بدءا بإبراز أهم المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول والتي قد تشكل عائقا في عملية استقطاب الاستثمار الاجنبي، ومن ثم تحديد طبيعة دوافع إقامة الاتفاقيات الجبائية سواء كانت قانونية او اقتصادية باعتبارهما آلية لاستقطاب وتنمية الاستثمار لدول الإسكوا، ووصولا الى تحديد متطلبات تحيين هذه الاتفاقيات لدول هذه الأخيرة والمتمثلة أساسا في انشاء سوق إقليمية مشتركة، وكذا انشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء في إطار التكتل الاقتصادي الإقليمي.

كلمات مفتاحية: دول لجنة الإسكوا، دوافع الاتفاقيات الجبائية، متطلبات تحيين الاتفاقيات الجبائية.

Abstract:

The establishment of a unified regional economic bloc, which ensures the attraction of foreign investment, the revival of intra-regional trade and the strengthening of its position in the international trade arena, is mainly linked to the revival of the role of fiscal agreements among member states.

Therefore, this research aims to study the requirements of updating the motives of concluding tax agreements as a mechanism to attract foreign investment, by dropping the countries of the West Asia (ESCWA), starting to

* **المؤلف المرسل: د.برابح محمد.**

highlight the most important economic indicators of these countries, which may constitute an obstacle in the process of attracting foreign investment, and then determine the nature The motives for establishing tax agreements, whether legal or economic, as a mechanism for attracting and developing investment for ESCWA member countries, For members of the regional economic bloc.
Keywords: ESCWA member countries, motives for tax agreements, requirements for updating tax agreements.

Résumé

L'établissement d'un bloc économique régional unifié, qui assure l'attraction des investissements étrangers, la relance du commerce intrarégional et le renforcement de sa position sur la scène des échanges internationaux, estprincipalement lié à la relance du rôle des accords fiscaux entre les États membres.

Par conséquent, cette recherche vise à étudier la nécessité d'actualiser les motifs de la conclusion d'accords fiscaux en tant que mécanisme permettant d'attirer les investissements étrangers, en s'attaquant aux pays de la région de l'Asie de l'Ouest (CESAO), en commençant par mettre en évidence les indicateurs économiques les plus importants de ces pays, susceptibles de constituer un obstacle au processus d'attraction des investissements étrangers, puis en déterminant la nature. Les raisons pour lesquelles des accords fiscaux, juridiques ou économiques, ont été conclus en tant que mécanisme permettant d'attirer et de développer les investissements des pays membres de la CESAO. Pour les membres du bloc économique régional
Mots clés: pays membres de la CESAO, motifs des accords fiscaux, exigences de mise à jour des accords fiscaux.

مقدمـة

تظهر أهمية التعاون الضريبي الدولي في الاتفاقيات الجبائية، والتي تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية في استقطاب وتنمية الاستثمارات، حيث بقدر ما تكون الاتفاقيات الجبائية محدثة ومحكمة بقدر ما تكون الانعكاسات إيجابية لتفعيل مقدرة الدول المتعاقدة على استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الاجنبية الضرورية لها، وذلك من خلال التقليل من أهمية السياسات الجبائية المستقلة التي تقوم بها كل دولة بسيادتها المنفردة ووفق مصالحها الذاتية، لتحل محلها ما يعرف بالاتفاقيات الجبائية المشتركة بين الدول لتخفيف الضغط المفروض على هذه الدول، والمتمثل في تخفيض أسعار الضريبة لجذب الاستثمار إليها، فضلا عما توفره هذه لاتفاقيات من تفعيل لقدرة الإدارات الضريبية على تحصيل الضريبة ومكافحة التهرب الضريبي الدولي، وتقليل الازدواج الضريبي الذي يمكن أن يتعرض إليه المستثمر بين الدول المتعاقدة ضمن هذه الاتفاقية.

وبالنظر إلى الدول العربية والتي تعتبر بمثابة تجمع إقليمي عربي، حيث تنضوي هذه الدول في اغلبها في عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، والتي يوجد من بينها دول منطقة غرب اسيا (الإسكوا): (المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، فلسطين، دولة قطر، دولة

الكويت، الجمهورية اللبنانية، ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية)، حيث ارتبطت هذه الدول بعضويتها في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، كما ان هذه اللجنة تهدف أساسا إلى استقطاب وتنمية الاستثمارات الأجنبية والبينية لهذه الدول في إطار التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

وعليه، فان هذا البحث يناقش موضوع متطلبات تحيين الاتفاقيات الجبائية في دول منطقة غرب آسيا الإسكوا، والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المتطلبات في زيادة استقطاب وتنمية الاستثمارات في هذه الدول سواء الأجنبية أو البينية منها في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي لهذه الدول.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق، فان إشكالية البحث يمكن طرحها في التساؤل التالي:

ما هي متطلبات تحيين دور الاتفاقيات الجبائية كآلية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي في دول غرب آسيا (الإسكوا ESCWA) في إطار ترتيبات التكامل الاقتصادي الإقليمي ؟

فرضيات البحث: للإجابة على التساؤل السابق التي تضمنته الإشكالية الرئيسية للبحث، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات والتي تكمن فيما يلي:

- إن حجم الاستثمار الاجنبي في دول منطقة الإسكوا ضئيل ودون المستوى المطلوب لتنمية اقتصادياتها في إطار التجمع الاقتصادي الاقليمي؛
- تعتبر الدوافع القانونية والاقتصادية للاتفاقيات الجبائية من أنجع الأدوات المستعملة على مستوى التكتلات الإقليمية من أجل استقطاب الاستثمار الاجنبي، وتفعيل التجارة البينية فيما بين دول أعضاء منطقة الإسكوا؛
- يتطلب تحيين دور الاتفاقيات الجبائية في ظلّ اختلاف الأنظمة الضريبية إلى إنشاء سوق إقليمية مشتركة، وكذا اقامة اتحاد جمركي بين دول أعضاء منطقة الإسكوا لاستقطاب الاستثمار الاجنبي في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي.

أهداف البحث: ان الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذا البحث تكمن فيما يلي:

- تحليل الواقع الاستثماري الاجنبي لدول منطقة الإسكوا، سواء من حيث الحجم أو المناخ الاستثماريين باعتبارهما مؤشر لتحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي؛
- معرفة المتطلبات الفعلية لتحيين دور الاتفاقيات الجبائية في استقطاب الاستثمار الاجنبي، والمتمثلة مبدئيا في انشاء سوق اقليمية مشتركة، فضلا عن اقامة اتحاد جمركي بين دول منطقة الإسكوا.

الدراسات السابقة:

- نعيم عاشوري، "الاتفاقيات الجبائية كوسيلة لمعالجة الازدواج الضريبي الدولي"، البحث عبارة عن مقال منشور في جوان 2014 بمجلة العلوم الانسانية بجامعة منتوري قسنطينة، ، عالج الباحث إشكالية الدور الذي تلعبه الاتفاقيات الجبائية في معالجة الازدواج الضريبي، رغم اهمية البحث إلا ان الباحث لم يتطرق الى دور الاتفاقيات الجبائية كأداة لاستقطاب وتنمية الاستثمارات للدول المتعاقدة.

- يوسفي نور الدين،"نحو تحيين اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي في دول المغرب العربي من خلال النماذج العالمية الحديثة"، البحث عبارة عن مقال منشور في جوان 2017 بمجلة معارف بجامعة البويرة، تناول الباحث إشكالية تفعيل وتحيين اتفاقية الازدواج الضريبي بين بلدان المغرب العربي بناء على الاتفاقيات النموذجية العالمية، رغم اهمية البحث إلا ان الباحث لم يتطرق الى امكانية تحيين الاتفاقيات بناء على الظروف الاقتصادية الراهنة للدول المتعاقدة.

منهجية البحث، والأدوات المستخدمة فيه:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، واختبار الفرضيات، سوف نعتمد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي بدءا باستعراض واقع الاستثمار من خلال عرض أهم المؤشرات الاقتصادية في دول منطقة الإسكوا، مرورا بتشخيص دوافع إقامة الاتفاقيات الجبائية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي في دول أعضاء منطقة الإسكوا، وصولا في الأخير إلى معرفة متطلبات تحيين دور الاتفاقيات الجبائية، والمتمثلة أساسا في إنشاء سوق إقليمية مشتركة، واقامة اتحاد جمركي لدول أعضاء منطقة الإسكوا.

وللمزيد من التشخيص في مجريات البحث، استعنا في دراستنا بالأدوات التالية:

- القوانين والتشريعات المتعلّقة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) كهيئة إقليمية، إلى جانب تلك الخاصة بالمجالات الاقتصادية والضريبية لدول منطقة الاكسوا؛
- التقارير والدراسات والإحصائيات المتعلقة بالمناخ الاستثماري والضريبي في دول منطقة الاكسوا،

محاور البحث: من اجل انجاز هذه البحث، ارتأينا ان نقدم دراسة اشكالية البحث في ثلاث (03) محاور:

أولا: مؤشرات المناخ الاستثماري لدول منطقة الإسكوا؛

ثانيا: الدوافع القانونية والاقتصادية لإبرام الاتفاقيات الجبائية في دول منطقة الإسكوا؛

ثالثا: متطلبات تحيين دور الاتفاقيات الجبائية لدول منطقة الإسكوا في اطار ترتيبات التكامل الاقليمي.

1- مؤشرات المناخ الاستثماري لدول منطقة الإسكوا:

في إطار التطرق لمؤشرات المناخ الاستثماري في دول لجنة الإسكوا*، ضرورة إعطاء نظرة وجيزة وشاملة حول ماهية هذه اللجنة والدول الأعضاء فيها، فضلا عن أهدافها.

1-1- نظرة عامة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا):

سنتكلم عن ماهية لجنة الإسكوا من حيث تأسيسها، عضويتها، وأهدافها. (**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب اسيا (الاسكوا)، 2016، صفحة 01**)

1-1-1- تأسيسها: تشكلت هذه اللجنة كجزء من الامانة العامة للأمم المتحدة، وتحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي مبدئيا باسم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإكوا) في جانفي 1974، لتُعاد

* - يُطلق مصطح دول منطقة الإسكوا على الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)

في الأخير تسمية هذه اللجنة باسم "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (الإسكوا) في افريل 1985، ويتواجد حاليا مقرها الدائم في بيروت.

1-1-2- أعضاءها: تضم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ثمانية عشر (18) بلداً عربياً (منذ سنة 2015): المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية.

1-1-3- أهدافها: تتلخص في تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، تعزيز التفاعل والتعاون الاستثماري بين دول منطقة الاسكوا، تشجيع تبادل المعلومات الاقتصادية، تحقيق التكامل الإقليمي بين منطقة الإسكوا والمناطق الأخرى، إطلاع العالم على ظروف بلدان المنطقة واحتياجاتها.

1-2- مؤشرات المناخ الاستثماري لدول منطقة الإسكوا :

في هذا الإطار سوف نحاول التكلم حول التغيرات في بعض مؤشرات المناخ الاستثماري لدول منطقة الإسكوا، باعتبار أن التغير في هذه المؤشرات بالارتفاع أو الانخفاض سيؤثر على تحقيق مزايا الاتفاقيات الجبائية المبرمة لاستقطاب لستثمار الاجنبي في اطار تجسيد التكامل الاقتصادي لدول الإسكوا، بحيث إذا ما قُورن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجموعة اقتصادات الدول المتقدمة وبلدان الأعضاء في منطقة الإسكوا، نلاحظ أن هذه الأخيرة سجلت نموا ثابتا للفترة (2005-2016) بحوالي 500 مليار دولار سنويا على خلاف الدول المتقدمة التي سجلت تراجعا في تدفق الاستثمار بسب تأثرهم بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وكذا الأزمة النفطية لسنة 2014، (**UNCTAD, 2017, p. 01**)، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: منحنى بياني يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا بحسب مجموعة الاقتصادات للفترة 2005- 2016 والاسقاطات للفترة 2017-2018.

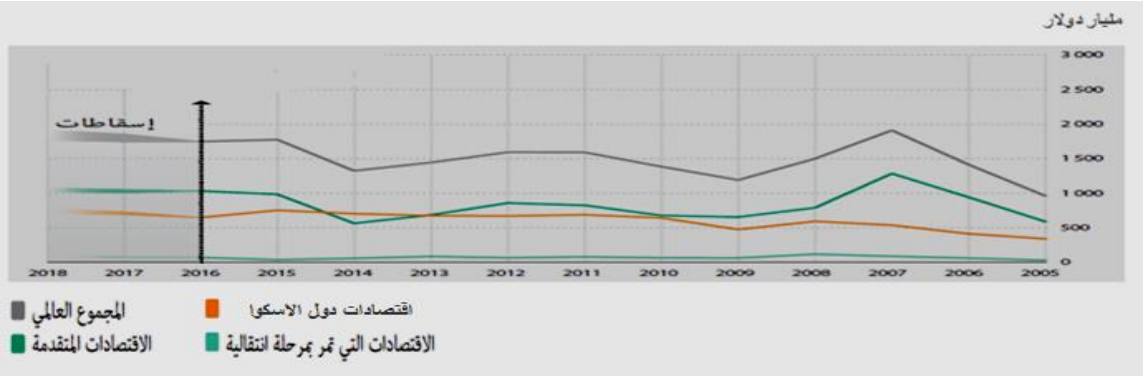

Source:UNCTAD, World Investment, Annex table B.1 Report 2017 ,site web https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017_overview_ar.pdf,consulté: 10/02/2019

كما أشار تقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2016 إلى أن بلدان منطقة الإسكوا أضحت من أنشط مناطق العالم من حيث الإصلاحات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال لاستقطاب الاستثمار الاجنبي، (**البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، 2016**)، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

الجدول 1: رتبة أداء مجموعات الدول لمؤشر(ضمان لجاذبية الاستثمار، التسديد الضريبي، حماية المستثمرين) لسنتي 2017- 2018

المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	رتبة مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار		رتبة مؤشر التسديد الضريبي		رتبة مؤشر حماية المستثمرين	
	2017	2018	2017	2018	2017	2018
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	22	22	24	24	22	22
أمريكا اللاتينية والكاريبي	72	73	70	70	72	72
أفريقيا جنوب الصحراء	88	88	83	84	89	89
دول الإسكوا	68	68	70	69	63	64
المتوسط العالمي	55	55	55	55	55	55

المصدر: البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2016، متوفر على الموقع:
http://www.doingbusiness.org، تاريخ التحميل: 2019/2/08

الشكل 2: منحنى بياني يبين رتبة أداء مجموعات الدول لمؤشر(ضمان لجاذبية الاستثمار، التسديد الضريبي، حماية المستثمرين) لسنتي 2017- 2018

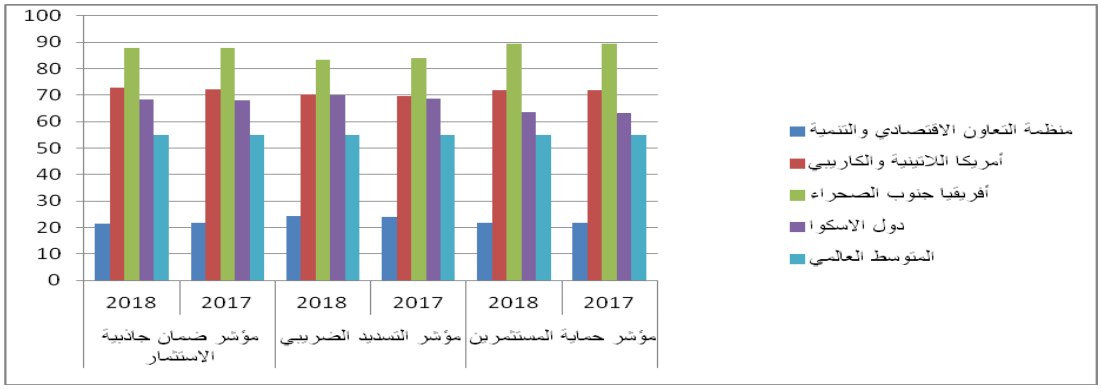

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا للجدول 1.

حيث يتضح من خلال الجدول (1) والشكل (2) السابقين، أن بلدان منطقة الإسكوا لم يحتلوا مراكز متقدمة على صعيد مؤشري ضمان جاذبية الاستثمار، التسديد الضريبي، وكذا مؤشر حماية المستثمرين بالمقارنة مع بقية دول المناطق الاخرى، مما يدل على ضعف قدرة هذه البلدان على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يُلزم دول الإسكوا على استكمال الإصلاحات المحفزة لمزاولة الأعمال والاستثمار، ولا سيما الإسراع في إزالة العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تزيد من تكلفة مزاولة الأعمال، فضلا عن استكمال الإصلاحات التشريعية الضريبية، حيث إن التشريعات غير المتلائمة مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة تعيق إلى

حد كبير إمكانية استقطاب المشاريع الاستثمارية وتقديم التسهيلات لها، مما يُصعّب من زيادة فعالية الاتفاقيات الجبائية الدولية لديها، فضلا عن التكامل الاقتصادي لهذه الدول.

2- الدوافع القانونية والاقتصادية لإبرام الاتفاقيات الجبائية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي لدول الإسكوا:

من خلال ما سبق، ونظرا لضعف مؤشرات المناخ الاستثماري لدول الإسكوا، فان ضرورة تحسين هذه المؤشرات من خلال الاستفادة من مزايا ابرام الاتفاقيات الجبائية لتكون سببا في استقطاب الاستثمار الاجنبي لدول الإسكوا، وتعرّف الاتفاقيات الجبائية على أنها تلك الاتفاقيات التي يكون موضوعها ضريبي محض تقوم بتنظيم العلاقات الضريبية بين دولتين أو أكثر بالنسبة لمجموعة من الضرائب (**البطريق، 2002، صفحة 23**)، كما تهدف هذه الاتفاقيات أساسا إلى تفادي الإزدواج الضريبي ومكافحة التهرب الجبائي وإرساء قواعد التعاون الضريبي بين الدول المتعاقدة لا سيما في المجال الاستثماري. (**المصري و البهجي، 2013، صفحة 15**)

وباعتبار توفر هذه الاتفاقيات على دوافع قانونية واقتصادية قوية ترتكز عليها حتى تكتسب فعالية اقتصادية قد تجعلها أداة رئيسية في استقطاب الاستثمارات الاجنبية، لا سيما ان تجسيد الاتفاقيات الجبائية قد ينتج عنه الحد من المنافسة الضريبية والتي تكبّد المتعاملين الاقتصاديين في المنطقة تكاليفاً لا طاقة لهم بها قد تنعكس سلبا على المناخ الاستثماري لدول منطقة الإسكوا.

2-1- الدوافع القانونية لإبرام الاتفاقيات الجبائية في بلدان منطقة الإسكوا :

في هذا الإطار، تتمثل الأسباب الرئيسية التي تدعو بلدان منطقة الإسكوا للشروع في التفكير في تحسين مؤشرات المناخ الاستثماري ضرورة تطبيق وتنفيذ الأحكام التي تضمنتها الاتفاقيات الجبائية الدولية، لاسيما الاتفاقيات المبرمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وكذا معاهدات الحد من الازدواج الضريبي لحماية هذا الاستثمار، حيث شهدت العقود الاخيرة زيادة في عدد معاهدات الاستثمار المبرمة للبلدان النامية ومن بينها دول الإسكوا، اين شهدت بداية الالفية زيادة واضحة في عدد معاهدات الاستثمار المبرمة لهذه الدول، (**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2018-2000)**)، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 3: عدد اتفاقيات الاستثمار ومعاهدات الازدواج الضريبي المبرمة في دول منطقة الإسكوا لفترة 2004-2018

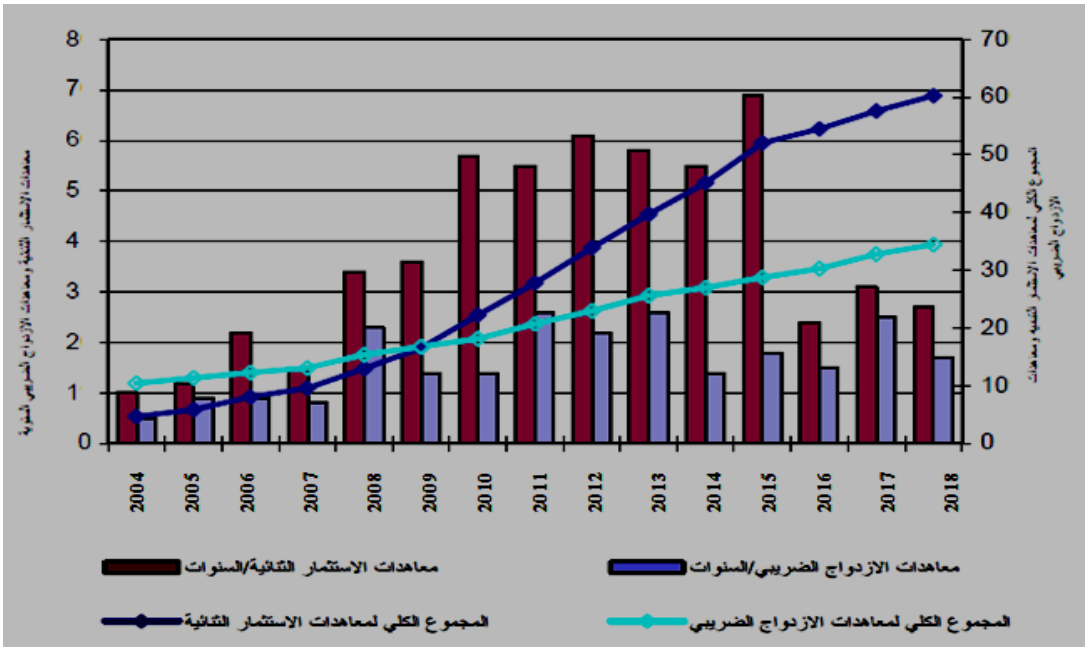

المصدر:استنادا إلى: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيانات وإحصاءات، التقارير السنوية (2000-2018)، الأمم المتحدة، الموقع: https://www.unescwa.org/ar/publications/publications-list،التحميل: 2019/02/05

من خلال الشكل (3) أعلاه، نلاحظ العدد المتزايد لمعاهدات الاستثمار للفترة (2004_2018) أين بلغ عدد معاهدات الاستثمار المبرمة بين بلدان الإسكوا في سنة 2004 حوالي أربع (04) اتفاقيات لتشجيع الاستثمار، وإحدى عشر (11) معاهدة للحد من الازدواج الضريبي، ليصل في نهاية سنة 2018 إلى حوالي تسعة وخمسين (59) اتفاقية مبرمة وأربعة وثلاثين (34) معاهدة على التوالي، أي بنسبة زيادة قدرها 13.75% و2.09% على التوالي.

هذا الاتجاه نحو ازدياد عدد معاهدات الاستثمار والحد من الازدواج الضريبي فيما بين دول الإسكوا، يقابله اتجاه عام نحو تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول، باعتبار أن أهمية هذه الاتفاقيات والمعاهدات تكمن في تشجيع الاستثمار الأجنبي وجذب رؤوس الأموال من الخارج للاستثمار في دول الإسكوا المتعاقدة للاستفادة من مزايا وأحكام هذه الاتفاقيات، (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018**)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 3: عدد الشركات المتعددة الجنسيات العاملة، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي، الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار المبرمة للدول حسب المناطق للفترة 2017-2018

الوحدة: مليار دولار

المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة الرصيد	عدد الشركات المتعددة الجنسيات العاملة داخل البلد				رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي				الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمها البلد			
	2018		2017		2018		2017		2018		2017	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	21,6	25	21,2	25	9,7	29	10,3	29	45,3	38	44,8	38
بلدان اعضاء في الإسكوا	2,4	77	2,3	77	1,9	65	1,2	64	37.8	46	33.2	46
المتوسط العالمي	10,2	55	9,9	55	4,9	55	5,1	55	32,9	54	32,6	54

المصدر: استنادا الى: – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017-2018، التطورات الاقتصادية الدولية،متوفر على الموقع : https://www.amf.org.ae/ar/content/0 -2018 ، تاريخ التحميل: 2019/02/03

– تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017-2018، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، متوفر على الموقع: http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest التحميل:2019/02/05

من خلال الجدول (3) أعلاه، نلاحظ ان متوسط قيمة مؤشر الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمت داخل مجموعة منطقة الإسكوا بلغت 37.8 اتفاقية لسنة 2018 مقارنة بـ 33.2 اتفاقية لسنة 2017، كما حصلت مجموعة دول الإسكوا على متوسط ترتيب 77 من أصل 109 دولة من عدد الشركات المتعددة الجنسيات العاملة فيها، فضلا عن ارتفاع رصيد الاستثمار الاجنبي الوارد في منطقة الإسكوا لسنة 2018 بمقدار1.9 مليار دولار مقابل 1.2 مليار دولار لسنة 2017، أي بمقدار زيادة يقدر بنسبة 0.58%، مما يدل على أهمية عدد اتفاقيات الاستثمار المبرمة وعلاقتها بزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي باعتبار أن فترة (2008-2018) عرفت أكبر عدد من معاهدتي الاستثمار والازدواج الضريبي المبرمتين في بلدان الإسكوا (63 معاهدة سنويًا في المتوسط)، وهي فترة شهدت اكبر تدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة لهذه البلدان بمتوسط سنوي قدره 350 مليون دولار. (**المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، 2018**)

2-2- الدوافع الاقتصادية لابرام الاتفاقيات الجبائية في دول منطقة الإسكوا:

تظهر الدوافع الاقتصادية لابرام الاتفاقيات الجبائية في منطقة الإسكوا على نطاق مستويين: الأولى في تحفيز حركة المبادلات البينية لدول منطقة الإسكوا، والثانية في محاولات تفادي معوقات المنافسة الناجمة عن الاختلافات الحاصلة في الاقتطاعات الضريبية لهذه الدول.

2-2-1- تنمية المبادلات التجارية:

تعتبر تنمية المبادلات التجارية البينية لدول الإسكوا إحدى الدوافع الرئيسية لإبرام الاتفاقيات الجبائية، بالرغم من ان موقع التجارة الخارجية لدول الإسكوا بالنسبة للتجارة العالمية يبدو ضعيفا، باعتبار ان القيمة

الإجمالية للتجارة لدول منطقة الإسكوا انخفضت بالموازاة مع انخفاض قيمة التجارة العالمية، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتجارة في منطقة الإسكوا حوالي الف وخمسمائة (1500) مليار دولار سنة 2016 بنسبة انخفاض 10.81 % مقارنة بسنة 2015، بسبب الاستمرار في انخفاض أسعار النفط، هذا الأخير الذي يشكل المورد الرئيسي للإيراد من الصادرات لمعظم دول منطقة الإسكوا، وهذا ما انعكس سلبا على نسبة مساهمة القيمة الإجمالية للتجارة في منطقة الإسكوا بالنسبة لقيمة التجارة العالمية، حيث قدرت بـ4.7 % سنة 2016 بانخفاض قُدِّر بـ 7.84% مقارنة بسنة 2015. (**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2018**).

هذا الأمر انعكس سلبا على نسبة التبادل التجاري بين بلدان الإسكوا من إجمالي التجارة الخارجية لفترة (2012-2016) وفق الجدول التالي:

الجدول 4: حصة التجارة البينية من إجمالي قيمة التجارة لدول أعضاء منطقة الإسكوا للفترة 2012- 2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع الواردات البينية	74 829	78 148	83 189	81 004	92 037,3
مجموع الواردات	643 242	642 567	697 956	662 792	676 256,2
النسبة المئوية %	11,6	12,2	11,9	12,2	13,6
مجموع الصادرات البينية	60 795	73 084	71 477	92 284	85 826,3
مجموع الصادرات	442 779	447 093	433 705	341 413	314 137,7
النسبة المئوية %	13,7	16,3	16,5	27,0	27,3
مجموع التجارة البينية 1	135 624	151 232	154 667	173 288	177 863,6
مجموع التجارة الخارجية 2	1 086 021	1 089 661	1 131 661	1 004 204	990 393,9
النسبة المئوية% ½	12,5	13,9	13,7	17,3	18,0

المصدر: ملخص إحصاءات التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء في الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، الموقع: https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/summary_of_external_trade_stati،

تاريخ التحميل: 2019/02/10

الشكل 5: منحنى يبين حصة التجارة البينية من إجمالي قيمة التجارة لدول اعضاء منطقة الإسكوا للفترة 2012-2016 .

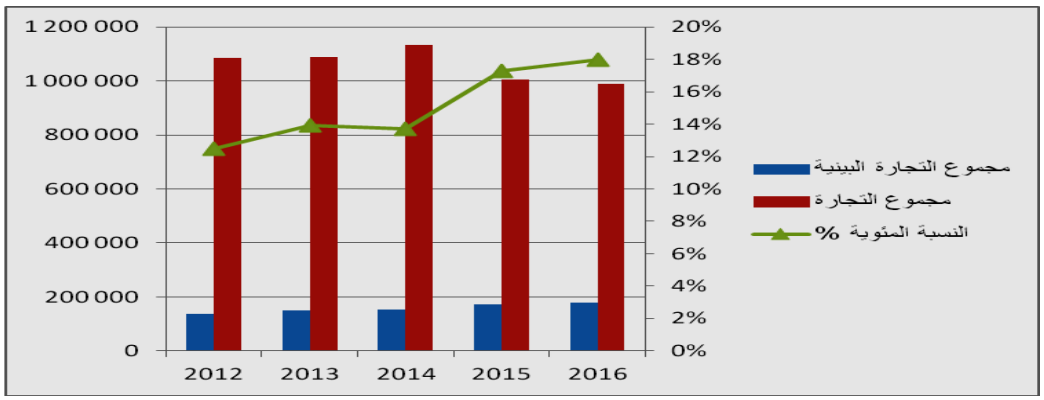

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول 6.

يتضح من خلال الجدول (4) والشكل (5) أعلاه، انه بالرغم من ارتفاع نسبة المبادلات التجارية من 12.5 % لسنة 2012 الى 18% لسنة 2018، إلا أن أداء بلدان منطقة الإسكوا في التكامل التجاري البيني الاقليمي يبقى ضعيفا جدا بالنسبة الى مجموع التجارة الإجمالي لهذه البلدان، وانعكس هذا الأمر على مدى ضعف التبادل البيني لدول منطقة الإسكوا بالمقارنة مع دول مناطق العالم، حيث بلغت دول هذه الأخيرة حوالي 12% في المتوسط لعامي 2016-2017، في حين بلغت كل من دول منطقة: الاتحاد الأوروبي، آسيان، ميركوسو حوالي 55%، 25%، 18% في المتوسط لعامي 2016،2017 على التوالي. (**البلدان الأعضاء في الإسكوا، 2018**)،

2-2-2- المعوقات الناتجة عن الاختلافات الحاصلة في الاقتطاعات الضريبية:

تُترجم الاختلافات في الهياكل الضريبية بالاختلافات الحاصلة في هياكل الاقتصاديات المعنية، (**VALLEE, 2000, p. 51**) ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي لزمرة من دول منطقة الإسكوا:

الجدول5: نسب اختلاف نمط الإيرادات الضريبية لزمرة من دول منطقة الإسكوا لسنة 2017.

الإيرادات الضريبية	نسب لاختلاف في مصدر الضريبة	دول الاختلاف في مصدر الضريبة
الضرائب على الدخل والأرباح	%97.3	قطر
	%83.7	وليبيا
	%71.2	والعراق
الضرائب على الإنتاج والاستهلاك	%76.5	السودان
	%67.8	والأردن
الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	%80.3	فلسطين
	%59	والكويت

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، الفصل السادس التطورات المالية، متاح على الموقع:
https://www.amf.org.ae/ar/content/ -2018-0، تاريخ التحميل: 2019/03/10

نلاحظ من خلال الجدول (5) أعلاه، أن هيكل الإيرادات الضريبية لبعض دول الإسكوا خلال سنة 2017، يُظهر تباينا واضحا في مصادر الإيرادات الضريبية وتركُّزها، ما يعكس اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية والأنظمة الضريبية بين هذه الدول، نظرا أن هناك دول من الإسكوا تعتمد على ضرائب الدخل والأرباح كمصدر رئيسي للإيرادات الضريبية، مثل قطر وليبيا والعراق، في حين يتسم الهيكل الضريبي في عدد من دول الإسكوا مثل المغرب وتونس ولبنان بالتنوع من حيث توزيع حصيلة الإيرادات الضريبية على المصادر الرئيسية للضرائب وعدم تركزها في مصدر واحد. (**صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 116**)

3- متطلبات تحيين دور الاتفاقيات الجبائية لدول منطقة الإسكوا لاستقطاب لاستثمار الاجنبي في اطار ترتيبات التكامل الاقليمي:

تجدر الإشارة إلى أن الدول النامية بما فيها دول أعضاء منطقة الإسكوا لا تزال حريصة على استقطاب الاستثمار وتنميته من خلال الاتفاقيات الجبائية الدولية، ولكن الإجراءات التنظيمية والتقييدية التي تحُد من

ذلك تتزايد، باعتبار أن بيانات الاونكتاد تدل على أن 58 بلدا ناميا بما فيها دول منطقة الاسكوا اعتمد في سنة 2016 عن ما لا يقل عن 124 إجراء من الإجراءات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي، وهو اعلى عدد يسجل من سنة 2006، لكن الإجراءات المتعلقة بتحرير وتشجيع الاستثمار كانت في حدود 84 إجراء فقط، في حين 22 إجراء عبارة عن تدابير تنظيمية وتقييدية للاستثمار الأجنبي (أما بقية الإجراءات وعددها 18 فقد كانت محايدة)، (**مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، 2017، صفحة 25**) وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل6: منحنى بياني يبين التغيرات في سياسات الاستثمار الوطنية للدول النامية للفترة 1992-2016

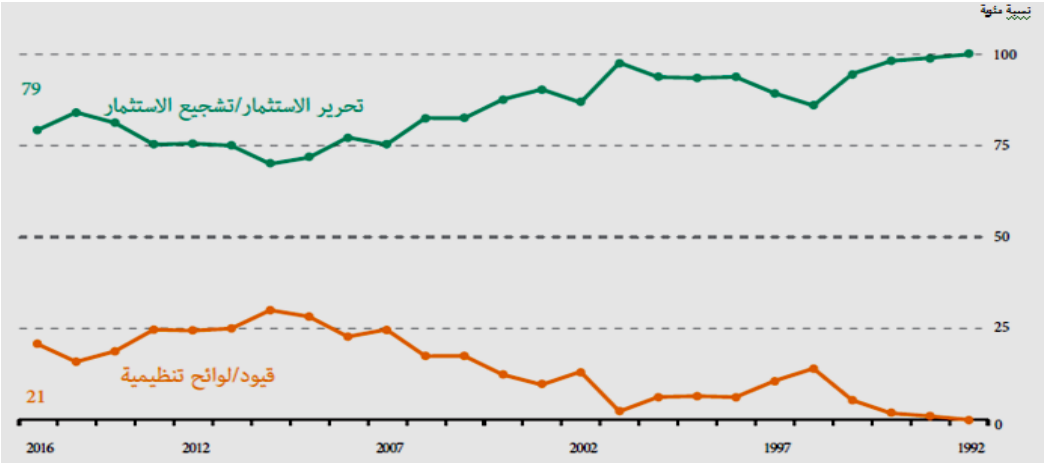

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2017، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2017، ص: 25. متاح على الموقع:https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017_overview_ar.pdf تاريخ التحميل: 2019/02/22.

حسب بيانات الشكل(6)، بلغت نسبة تدابير تحرير وتشجيع الاستثمار الاجنبي للدول النامية حوالي 79% لسنة 2016، اي ادنى بكثير مما كانت عليه في فترة التسعينات من القرن الماضي حيث بلغت حوالي 94% لسنة 1992.

وعليه، فان تحيين دور الاتفاقيات الجبائية لدول أعضاء منطقة الإسكوا من اجل استقطاب الاستمار الاجنبي، يتم بتجسيد إجرائين اثنين: انشاء سوق اقليمية مشتركة، وإقامة اتحاد جمركي.

3-1- انشاء سوق اقليمية مشتركة بين دول اعضاء منطقة الإسكوا:

إن تحيين الاتفاقيات الجبائية بين دول الإسكوا، يتطلب مبدئيا إقامة سوق إقليمية مشتركة بين دول الأعضاء، بما يكفل خلق قيمة مضافة تسمح بتحقيق عوائد مهمة للدول الأعضاء كتعويض للإيرادات الجمركية، ونظراً لتنوع هياكل الأسواق الوطنية لدول هذه الأخيرة، وتباين وتيرة التقدم في عمليات الإصلاح الضريبي في كل دولة، فقد كان من الضروري اعتماد التدرج في تنفيذ المشروع لتحقيق الموائمة بين متطلبات التنفيذ في

جميع الدول الأعضاء، لذا فقد تم الاتفاق على أربعة مراحل للتنفيذ فضلا عن المرحلة التأسيسية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 6: البرنامج الزمني المرحلي الشامل لإنشاء سوق إقليمية مشتركة بين دول أعضاء منطقة الإسكوا للفترة (2010-2038)

المرحلة	الهدف	موعد البدء – الانتهاء
المرحلة التأسيسية بالتعاون مع البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	دراسة الجدوى التنظيمية والاقتصادية لتعزيز وتوسعة البنية التجارية، تأسيس وتطوير الأطر المؤسسية والتشريعية، ومستندات حوكمة للسوق الإقليمية المشتركة.	(2018-2010)
المرحلة الانتقالية الأولى	تصميم السوق الاقليمية المشتركة انتقالي، مع التركيز على تحديد وتوسعة فرص التجارة.	(2024-2019)
المرحلة الانتقالية الثانية	توسيع فعالية السوق الاقليمية المشتركة الانتقالي مع التركيز على ربط نظم المواصلات عن باقي الأنظمة العاملة في السوق، واستحداث المنافسة على مستوى الجملة.	(2031-2025)
المرحلة الانتقالية الثالثة	التحرك نحو التصميم النهائي للسوق الاقليمية المشتركة، مع التركيز على المنافسة الكاملة في قطاع الجملة المدعومة من أسواق مالية متعددة.	(2036-2032)
المرحلة الانتقالية الرابعة	تحقيق السوق الاقليمية المشتركة المتكامل، مع التركيز على شبكة مبادلات عربية ذات اتصال وتزامن كاملين بين دول الاعضاء.	(2038-2037)

-يعتمد توقيت المراحل على توصيات دراسة الجدوى التنظيمية والاقتصادية لتعزيز وتوسعة البنية التجارية للسوق الاقليمية المشتركة؛

-قد تتداخل المراحل المذكورة أثناء التنفيذ نظراً لاختلاف مستوى تطور السوق الوطنية من دولة إلى أخرى؛

- جدول مبدئي قابل للتحديث بشكل دوري.

المصدر: استنادا الى: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، للسنوات: 2005، 2006، 2009، 2012، الامم المتحدة، نيويورك. متوفر على الموقع:
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications.pdf
تاريخ التحميل: 2019/02/02

3-2- اقامة اتحاد جمركي لدول اعضاء منطقة الإسكوا:

ان وجود الطابع القانوني المتمثل في اتفاقيات الاستثمار لا سيما اتفاقيات الحد من الازدواج الضريبي لدول اعضاء منطقة الإسكوا، سيؤدي بالضرورة الى تحيين دورها ليتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة، هذا الدور التي تظهر اهميته وفوائده إلا عند اقامة اتحاد جمركي لدول الأعضاء، كونه يُعتبر أعلى درجة من منطقة التبادل الحرّ، حيث من خصائصه الالتزام بسياسة تجارية متماثلة وإنشاء تعريفة جمركية موحدّة اتجاه الدول الاعضاء، والذي تم تعريفه من خلال الاتفاقية العامة للتجارة و الرسوم (GATT) على أنه استبدال إقليمين أو

ثلاثة أقاليم جمركية بإقليم جمركي واحد، حيث اكدت عدة دراسات على اهمية الاتحاد الجمركي لتحيين دور لاتفاقيات الجبائية في اطار تسهيل التجارة الببينية بين دول الاعضاء، حيث تمحورت الدراسات حول ما يلي: **(المجدوب، 2001، صفحة 20)**

- إقامة سياسة مشتركة في مجال التجارة الخارجية اتجاه البلدان الأخرى من خلال التأسيس لأنظمة موحدة في مجال الاستيراد والتصدير؛
- تنسيق السياسات الوطنية في مجال التشريع والإجراءات التعريفية؛
- إبرام اتفاقية تجارية وتعريفية بصفتها إطار قانوني مؤقت؛
- الإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية والتزام الدول الأعضاء في الاتحاد على عدم وضع حواجز جديدة
- الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل لصالح السلع المتبادلة ذات المصدر المحلي؛
- ضمان شروط منافسة شريفة بين منتجي دول الاعضاء من خلال تأسيس قواعد واضحة في هذا المجال في ظل الاحترام لشفافية كاملة؛
- تطبيق معاملة وطنية لمجمل المتعاملين الاقتصاديين لكل دولة سواء العضوية منها او غير العضوية على حد سواء؛
- الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات السابقة للدول الأعضاء في إطار المعاهدات الدولية السارية، و ما تنص عليه الاتفاقية الحالية لإبرام مختلف الاتفاقيات والمعاهدات في المستقبل؛
- الأخذ بعين الاعتبار الخسائر التي يمكن أن يحدثها الاتحاد الجمركي ووضع آليات المقاصة وتحديد الموارد الضرورية لتحقيق هذا الهدف؛
- انشاء جهاز تنفيذي مكلف بإعداد الدراسات الضرورية، متابعة التطبيق الحسن للإجراءات وتقريب وجهات النظر في حالات المنازعات خلال تنفيذ هذه المعاهدة او الاتفاقية.

4- الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث دراسة إشكالية متطلبات تحيين دور الاتفاقيات الجبائية على مستوى دول منطقة الإسكوا، ومساهمة هذا التحيين في استقطاب لاستثمار الاجنبي لدول الأعضاء، وهذا من أجل إعطاء دفع قوي للتكامل الاقتصادي فيما بينهم، وتفادي المعوقات الضريبية التي قد تجعل من تكتل هذه الدول عائقا عن إنشاء القيم المضافة المنتظرة منهم، هذا الامر دفعنا إلى تناول هذه الإشكالية عبر المحاور الثلاث باستعمال المنهج والأدوات المذكورة سالفا في المقدمة، انطلاقا من الفرضيات المطروحة.

4-1- الملخص: لقد تضمن هذا البحث الجوانب التالية:

حاولنا التطرق الى بعض المؤشرات الاقتصادية لدول اعضاء منطقة الإسكوا، محاولين في ذلك تحديد مدى تأثير هذه المؤشرات الاقتصادية بالارتفاع او الانخفاض على المناخ الاستثماري على دول الإسكوا، وما يتبعه من تأثير على دور الاتفاقيات الجبائية في استقطاب لاستثمار الاجنبي، وكذا على التكتل الاقتصادي الاقليمي لدول الإسكوا.

ورأينا أنه توجد دوافع مواتية لإبرام اتفاقيات جبائية في دول منطقة الاكسوا، حيث توجد دوافع قانونية التي من الممكن أن يُبني عليها مثل هذه الاتفاقيات إستراتجيتها في استقطاب الاستثمار الاجنبي للدول الأعضاء، سواء ماتعلق بالاتفاقيات القانونية لجذب الاستثمار او معاهدات الحد من الازدواج الضريبي، الى جانب الدوافع الاقتصادية من وراء هذه الاتفاقيات والمتمثلة أساسا في تفعيل المبادلات التجارية بين دول الاعضاء، وكذا الحد من الاختلافات الضريبية في الهياكل الضريبية بين دول اعضاء الإسكوا.

أما عن متطلبات تحيين دور الاتفاقيات الجبائية في دول منطقة الإسكوا ليتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة لهذه الدول والمتمثلة في استقطاب الاستثمارات الاجنبية، فيتضح أن أفضل أسلوب لتجسيده هو اقامة سوق مشتركة اقليمية بين الدول الأعضاء، فضلا عن اقامة اتحاد جمركي بينهم في اطار التكامل الاقتصادي الاقليمي.

النتائج: بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع في محاوره الثلاث توصلنا إلى النتائج التالية:

- تمثل المؤشرات الاقتصادية المنخفضة لدول منطقة الإسكوا من العوامل المثبّطة لحركية تكامل هذه الدول، فانخفاض رصيد تدفق الاستثمار الاجنبي، وتدني رتبة كل من مؤشرات ضمان جاذبية المستثمرين، التسديد الضريبي، وحماية المستثمرين لدول منطقة الإسكوا بالمقارنة مع التكتلات الاقليمية الاخرى، من شانه ان يعمل على شل تدفقات الاستثمارات الاجنبية من وإلى منطقة التكامل الإقليمي لهذه الدول؛
- يعتبر تفعيل دوافع الاتفاقيات الجبائية الأسلوب المرحلي الأكثر ملائمة لدول منطقة الإسكوا، نظرا للعلاقة الطردية بين الدوافع القانونية والمتمثلة في زيادة اتفاقيات الاستثمار والتي تؤدي الى زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية لدول الأعضاء، فضلا عن الدوافع الاقتصادية والمتمثلة اساسا في تنمية المبادلات التجارية بين دول منطقة الإسكوا، والحد من الاختلاف الضريبي للهياكل الضريبية لدول الاعضاء في اطار التكامل الاقتصادي الاقليمي بين دول الاعضاء؛
- يُعتبر إقامة سوق اقليمية مشتركة بين دول اعضاء منطقة الاكسوا، فضلا عن اقامة اتحاد جمركي بينهم قاعدة لابد منها لتأمين نجاح تحيين دور الاتفاقيات الجبائية لهذه الدول في اطار استقطاب الاستثمار الاجنبي لدول اعضاء منطقة الاسكوا.

الاقتراحات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها سابقا، فإننا نضع بعض الاقتراحات التي تعمل على تحيين دور الاتفاقيات الجبائية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي لدول منطقة الإسكوا في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي، وفق ما يلي:

- استكمال الإصلاحات الضريبية، حيث أن التشريعات الضريبية غير المتلائمة مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة تعيق إلى حد كبير إمكانية جذب المشاريع الاستثمارية الاجنبية وتقديم التسهيلات لها؛
- تنسيق السياسات المشتركة بين دول منطقة الإسكوا في مجال التجارة والاستثمار؛

- استكمال تحرير التجارة البينية وتعميق التكامل الاقتصادي الاقليمي من خلال تحرير التجارة في الخدمات ايضا؛
- العمل على صياغة اتفاقية للتكامل الاقتصادي الاقليمي لدول الاعضاء في منطقة الإسكوا، متمثلة في تجسيد دوافع الاتفاقيات الجبائية لجذب الاستثمارات الاجنبية، وكذا تسهيل انتقال الاستثمارات البينية لدول الاعضاء؛
- ضرورة العمل على تجسيد بنود اتفاقية الاتحاد الجمركي لدول منطقة الإسكوا؛
- في حال التوصل إلى اتفاق فيما يخص تحيين دور الاتفاقيات الجبائية بين دول الاعضاء في منطقة الإسكوا، ضرورة القيام بإعداد مدونة أو قانون ضريبي اقليمي موحدّ يتعلّق بالإجراءات الضريبية المشتركة التي ستطبق في المنطقة.

5- قائمة المراجع:

- **باللغة العربية:**

1. UNCTAD .(2017) .World Investmen,Annex table B.1 Report 2017 . Consulté le 02 10, 2019, sur https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017_overview_ar.pdf
2. VALLEE, A .(2000) .Les systèmes Fiscaux .France: Editions du Seuil.
3. اسامة المجدوب. (2001). لعولمة و الإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية. مصر: الدار المصرية البنانية.
4. البلدان الأعضاء في الإسكوا. (2018). التجارة البينية في البلدان الأعضاء في الإسكوا. تاريخ الاسترداد 11 02, 2019، من https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/intraregional_trade_of_escwa_mem
5. البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية. (2016). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. تاريخ الاسترداد 08 02, 2019، من http://www.doingbusiness.org
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2018). التطورات الاقتصادية الدولية 2017-2018. تاريخ الاسترداد 02 03, 2019، من https://www.amf.org.ae/ar/content/0-2018
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب اسيا (الاسكوا). (2016). صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب اسيا ونظامها الداخلي. الامم المتحدة ، 01.
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ((2018-2000)). بيانات واحصاءات، التقارير السنوية (2000-2018)، الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 05 02, 2019، من https://www.unescwa.org/ar/publications/publications-list
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2018). ملخص إحصاءات التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء في الإسكوا، الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 10 02, 2019، من https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/summary_of_external_trade_stati

10. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات. (2018). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017-2018. تاريخ الاسترداد 05 02, 2019، من http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest/

11. صندوق النقد العربي. (2018). التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2017-2018)، التطورات الاقتصادية الدولية. تاريخ الاسترداد 03 02, 2019، من https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017_overview_ar.pdf

12. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد). (2017). تقرير الاستثمار العالمي 2017، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف. تاريخ الاسترداد 22 02, 2019، من https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017_overview_ar.pdf

13. يوسف المصري، و ايناس محمد البهجي. (2013). الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بين القانون الدولي والشريعة الاسلامية. القاهرة، مصر: المركز القومي للاصدارات القانونية.

14. يونس احمد البطريق. (2002). السياسات الدولية في المالية العامة. الاسكندرية: دار الجامعة الحديثة.

- باللغة الانجليزية

1. UNCTAD. (2017). World Investmen, Annex table B.1 Report 2017. Accessed 02 10, 2019, at https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017_overview_ar.pdf
2. VALLEE, A. (2000). Tax systems. France: Editions du Seuil.
3. Osama Majdoub. (2001). Globalization and Regionalism: The Future of the Arab World in International Trade. Egypt: The Egyptian-Lebanese House.
4. ESCWA member countries. (2018). Intraregional trade in ESCWA member countries. Retrieved 11 02, 2019, from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/intraregional_trade_of_escwa_mem
5. World Bank, IFC. (2016). Doing Business Report. Redemption Date 08 02, 2019, from http://www.doingbusiness.org
6. Consolidated Arab Economic Report. (2018). International Economic Developments 2017-2018. Redemption Date 02 03, 2019, from https://www.amf.org.ae/content/0-2018
7. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2016). Powers and rules of procedure of the Economic and Social Commission for Western Asia. UN, 01.
8. Economic and Social Commission for Western Asia. ((2018-2000)). Data and Statistics, Annual Reports (2000-2018), United Nations. Retrieved 05 02, 2019, from https://www.unescwa.org/en/publications/publications-list
9. Economic and Social Commission for Western Asia. (2018). Summary of Foreign Trade Statistics of ESCWA Member Countries, United Nations. Retrieved 10 02, 2019, from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/summary_of_external_trade_stati

10. Arab Corporation for Investment Guarantee and Export Credit. (2018). Arab Countries Investment Climate Report 2017-2018. Retrieved 05 02, 2019, from http://dhaman.net/en/research-studies/investment-climate-report-latest/
11. Arab Monetary Fund. (2018). Consolidated Arab Economic Report (2017-2018), International Economic Developments. Retrieved 03 02, 2019, from https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017_overview_en.pdf
12. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2017). World Investment Report 2017, Investment and Digital Economy, United Nations, New York and Geneva. Retrieved 22 02, 2019, from https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017_overview_en.pdf
13. Yousef Al-Masri, and Enas Mohammed Al-Bahji. (2013). International conventions and treaties between international law and Islamic law. Cairo, Egypt: National Center for Legal Issues.
14. Younis Ahmed bitrique. (2002). International fiscal policy. Alexandria: Modern University House.